تطوّر العلاقات التاريخية بين طهران وبكين
"اتفاقية الشراكة" تنهي عصر عزلة إيران

د. علي دربج :باحث ومحاضر جامعي

المقدّمـــــــــــــة

تعكس اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي وقّعتها كلٌ من إيران والصين في 27 آذار 2021، تنامياً مطرداً للعلاقات بين البلدين على الصعد الاقتصادية والتجارية، عبر استثمارات صينية ضخمة في البنية التحتية للطاقة والصناعات البتروكيماوية؛ فضلاً عن تعزيز الدور الإيراني بشكل أوسع في "مبادرة الحزام والطريق الصينية"، التي تشكّل مصدر قلق للولايات المتحدة ودول "حلف الناتو."

فالاتفاقية أُعدَّت في إطار خارطة طريق تمتد لمدّة 25 عاماً، وهي خطوة مهمة لتحقيق شراكة استراتيجية شاملة بين قوّتين آسيويتين تجمعهما عديد من المصالح المشتركة، حيث من المتوقع أن تغيّر، بشكل أساسي، الحسابات الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط؛ وهو ما أشارت إليه صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية في افتتاحيتها، حيث أسمت ما حصل ب"المحور الصيني ـ الإيراني"، وقالت إن "كلّ من

اعتقد بأن العالم سيتأقلم مع المصالح الأميركية بمجرد مغادرة دونالد ترامب البيت الأبيض، أصيب بخيبة أمل في الشهرين الماضيين".

وأكثر من ذلك، تشكّل الاتفاقية تحدياً للولايات المتحدة، لما سيكون لها من تداعيات وتأثيرات جيوستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط؛ وهو ما قرأته أميركا، التي عبّرت عن قلقها من هذه الشراكة، بلسان الرئيس جو بايدن، الذي قال لأحد المراسلين، إنه "قلق منذ أكثر من عام بشأن هذه الشراكة".

عملياً، تعمّقت العلاقات الطويلة الأمد بين إيران والصين بشكل لافت، منذ انتهاج أميركا والغرب سياسة العقوبات ضد إيران ، في أعقاب انتصار الثورة الإسلامية، ثم بعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي في العام 2018، خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي صعّدت عقوباتها على إيران إلى حدودها القصوى. وفي هذا الإطار، وصف عضو مجلس الدولة الصيني وانغ يي، خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف لبكين، في آب 2019، البلدين بـ "الشركاء الاستراتيجيين الشاملين". وبعد مباحثات أجراها ظريف مع المسؤولين الصينيين، أوردت مجلة «بتروليم إيكونومست» معلومات عن اعتزام الصين استثمار 280 مليار دولار في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات الإيرانية. ونقلت المجلة، المتخصصة في شؤون الطاقة، عن مصدر رفيع على صلة بوزارة النفط الإيرانية قوله إن "هذا الاتفاق تم تأكيده خلال الزيارة المذكورة لظريف". كما أفادت المجلة بأن "الصين تعهّدت

باستثمار آخر قوامه 120 مليار دولار في قطاع النفط والبنى التحتية الصناعية في إيران.

والأمر اللافت هذه الشراكة، هو الاتفاق على أن يُنشئ البلدان مصرفاً صينياً ـ إيرانياً بهدف تجنّب هيمنة الدولار الأميركي في عالم التجارة؛ وإضافة إلى أن الاتفاق يجعل من العقوبات الأميركية غير فعالة، لكن الأهم أنه يكسر هيمنة الدولار على التجارة والتمويل العالميين؛ وهو هدف رئيسي تعمل كلٌ من روسيا والصين وإيران عليه، حيث تريد بكين أن يحلّ اليوان الصيني محل الدولار الأميركي.

أولاً : العلاقات التجارية التاريخية بين الصين وإيران

يعود تاريخ التجارة بين البلدين إلى 200 قبل الميلاد على الأقل. تمّت تنمية الروابط الثقافية والاقتصادية في إطار طريق الحرير القديم في آسيا. ففي القرن الثالث عشر اتحدت الحضارتان الفارسية والصينية لفترة وجيزة تحت حكم إمبراطورية المغول، حيث شهد كلا البلدين، اللذان حكمتهما سلالات متعاقبة لأكثر من ألفي عام ، ثورات في القرن العشرين – الصين عام 1949 ، وإيران عام 1979 – غيّرت آسيا،وتحدّت النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب.

أدّى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة في عام 1980، في أعقاب الثورة الإيرانية ، إلى خلق فرص جديدة لبكين وطهران، لتعميق العلاقات مرّةً أخرى، اقتصاديًا واستراتيجيًا.

فقبل الثورة، كانت صادرات النفط الإيرانية تتجه بشكل أساسي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وفي السبعينيات من القرن الماضي، وصل إنتاج إيران النفطي إلى ذروته، محققاً مستوىً قياسياً، بلغ 6 ملايين برميل يوميًا، في العام 1974[1]، لا سيما عندما تضاعفت أسعار النفط أربع مرات، بعد حرب تشرين العام 1973. لكن كل شيء تغير بعد الإطاحة بالشاه.

ثانياً: المراحل التاريخية للعلاقات الصينية ـ الإيرانية

على مدى أربعة عقود ، تطورت علاقات البلدين، من خلال ثلاث مراحل: التعاون العسكري خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية في ثمانينيات القرن العشرين ، والتعاون في مجال الطاقة في التسعينيات، مع تحوّل الصين إلى التصنيع السريع ، وتجارة النفط التي خرقت العقوبات على إيران[2].

---

[1] – **Tryckindustri AB, Solna Oil and Security, S tockholm International Peace Research Institute, Sweden, 1974. www.sipri.org.**

2 –

Amanda Cooper, Iranian oil: 40 years of revolution, war, sanctions and bans, Reutres Agency Website, NOVEMBER 5, 2018. www.reuters.com.

أ ـ المرحلة الأولى: الحرب العراقية ـ الإيرانية

شكّلت الحرب العراقية الإيرانية، بين عامي 1980 و 1988، دافعًا رئيسيًا لتعميق العلاقات بين الصين وإيران ، خصوصاً حينما فرضت الدول الغربية حظر أسلحة على طهران (كان معظم العتاد العسكري الإيراني أميركي وغربي الصنع)؛ فلجأت إيران إلى الدول غير الغربية – مثل الصين وكوريا الشمالية وروسيا – لإعادة تزويد جيشها بالعتاد الحربي.

وقد تزامنت الحرب مع الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقها الزعيم الصيني دنغ شياو بينغ ، والتي بدأت في كانون الأول 1978؛ إذ دعا بينغ إلى "زيادة مبيعات الأسلحة إلى دول العالم الثالث للحصول على العملات الأجنبية".

بين عامي 1979 و 1985 ، باعت بكين ما قيمته 6.3 مليار دولار[3]، من الأسلحة في جميع أنحاء العالم.و 95 في المائة من مبيعاتها كانت موجّهة إلى الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وخلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، أصبحت الصين

---

3 – Central Intelligence Bulletin, Freedom of Information Act (FOIA), Without History, www.cia.gov.

أكبر مصدّر للأسلحة للجمهورية الإسلامية التي استوردت من بكين معدات عسكرية بقيمة 444 مليون دولار، في العام 1983[4].

زوّدت الصين إيران بـ 22 في المائة من عتادها العسكري ، بما في ذلك الصواريخ المضادة للسفن، وصواريخ أرض جو، وقطع المدفعية، والدبابات، والرادارات، وكذلك الأسلحة الصغيرة والذخيرة. وقد سمحت المعدات الصينية لإيران بتعويض خسائرها بسرعة ومواصلة الحرب إلى أجلٍ غير مسمّى. ومع نهاية الحرب التي استمرت ثماني سنوات، كانت الصين قد باعت لإيران أسلحة تصل قيمتها إلى حوالي 3.3 مليار دولار.

ب ـ المرحلة الثانية: التصنيع الصيني

بعد انتهاء الحرب في العام 1988 ، تحوّلت العلاقات التجارية بين الصين وإيران من مبيعات الأسلحة إلى النفط والطاقة. ففي العام 1989، بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الصينية لإيران حوالي 68 مليون دولار، أي بانخفاض 89 بالمائة، بعدما بلغت في العام 1987، حوالي 612 مليون دولار. بينما باعت إيران للصين بشكل أساسي المنتجات البترولية، لكنها اشترت في المقابل من الصين، السلع الاستهلاكية الرئيسية، مثل الملابس والمركبات والإلكترونيات والمواد الكيميائية والأجهزة المنزلية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية[5].

---

[4] – **Marybeth Davis, James Lecky, Torrey Froscher, David Chen, Abel Kerevel, Stephen Schlaikjer, China-Iran: A limited Partnership, US-China Economic and Security Review Commission Website,April 2103. www.uscc.gov.**

5 – Ibid

وفي أوائل التسعينيات ، مرّت الصين بفترة من التصنيع والنمو الاقتصادي السريع. فانتقلت في العام 1993، من دولة مصدّرة للنفط إلى مستوردٍ صافٍ، لتلبية احتياجات الطاقة المتزايدة لديها. كانت الصين قد استهلكت في عام 1990 ، حوالي 2.3 مليون برميل يومياً. ومع بداية العام 2000 ، كانت بحاجة إلى 4.7 مليون برميل في اليوم[6].

ولتلبية احتياجاتها من الوقود، تحوّلت بكين بشكل متزايد إلى الأسواق في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، خصوصاً الأسواق غير المستغلة التي لم تشهد تنافساً على العقود مع الدول الغربية. كان لدى إيران موارد طبيعية وفيرة وسوقاً مغرية، لاسيما بعد انسحاب الغرب منه إلى حد كبير بعد العام 1979، حيث استغلت بكين الأمر ، فزادت التجارة الثنائية بين البلدين بشكل ملحوظ، من 400 مليون دولار في عام 1990، إلى مليار دولار في عام 1997؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع عائدات تجارة الطاقة. وبين عامي 2000 و 2012 ، كانت واردات الصين النفطية من إيران تتأرجح بين 9 في المائة و 14 في المائة[7].

أدّت العقوبات التي فُرضت على إيران ، من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة في العام 2010، إلى اعتماد قطاع النفط الإيراني على الصين كشريك تجاري. ففي العام 2000، ذهبت فقط 5 المائة فقط من إجمالي صادرات النفط الإيرانية إلى الصين. ومع حلول عام 2011 ، بلغت الصادرات النفطية الإيرانية للصين ما نسبته 25 بالمائة؛ وبذلك أصبحت الصين أيضًا مستثمرًا مهمًا في صناعة النفط والغاز

---

6 – Ibid

7 – Ibid

الإيرانية، بفضل العقوبات الأمريكية والدولية التي حدّت من وصول إيران إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا اللازمة لتطوير قطاع الطاقة المتدهور. وفي بداية عام 2019 ، كانت الصين استهلكت حوالي 12.8 مليون برميل يومياً، أو 13 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي.

ج ـ المرحلة الثالثة: عصر العقوبات

في عام 2010، فرضت الولايات المتحدة والأمم المتحدة عقوبات كبيرة على قطاعي الطاقة النووية، والطاقة العادية في إيران، بسبب مخاوف من قدرتها على صنع قنبلة نووية. حاولت الصين التوفيق بين الحفاظ على التجارة مع إيران، والامتثال للعقوبات، في الوقت الذي احتاجت فيه إيران، بدورها، إلى استثمارات الصين لمساعدة اقتصادها المعزول، خصوصاً أن نسبة البطالة وصلت رسميًا في إيران، في العام 2010 ، إلى حوالي 15 في المائة – مع تقديرات غير رسمية بأن الرقم أعلى – حيث كان عدد السكان ينمو بنحو مليون نسمة سنويًا.

في تشرين الأول من العام 2010 ، قلّصت الصين بشكل غير رسمي عدد الشركات التي تعمل في مشاريع التنمية في إيران، لتجنب العقوبات المفروضة على شركات الطاقة الكبرى. وفي هذا الإطار ، أرجأت مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC)[8] مشروع التنقيب عن التنقيب في حقل بارس الجنوبي النفطي، في حين

[8] **Chen Aizhu, Chris Buckley,Exclusive: China curbs Iran energy work, Reuters Website, 2 September 2011. www.reuters.com.**

ردّت إيران بمطالبة الصين بتسريع التنمية، أو خسارة العقد. وفي نهاية المطاف، علّقت طهران العقد في تشرين الأول 2011؛ بينما أوقفت "شركة سينوبك الصينية" المرحلة الثانية من عقد عام 2007، لتطوير حقل يادافاران النفطي.

ومع ذلك ، استمرت بكين في استيراد كميات كبيرة من النفط الإيراني على الرغم من العقوبات. ففي عام 2011 ، أكملت شركة سينوبك الصينية، صفقة لاستيراد 90 ألف برميل إضافية من المكثفات الإيرانية، وهو زيت خام خفيف للغاية. وقامت إيران بنقل الشحنات بسريّة إلى الصين ودول آسيوية أخرى، عن طريق إعادة تسمية سفنها وإعادة وضع العلم عليها. وفي تموز العام 2012 ، كانت إيران تستخدم أكثر من 60 ناقلة – ما يقرب من ثلثي أسطول ناقلاتها – لتخزين ما يصل إلى 40 مليون برميل من النفط الخام في البحر، أثناء تحديد مكان المشترين[9].

أدّت خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، إلى رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية والأمم المتحدة في كانون الثاني 2016. وبحلول كانون الأول 2016 ، صدّرت إيران حوالي 1.7 مليون برميل في اليوم، ذهب منها حوالي 41 في المائة – حوالي 700 ألف برميل في اليوم – إلى الصين.

غداة انسحاب إدارة دونالد ترامب في العام 2018 ، من الاتفاق النووي، كانت إيران تصدّر وقتها، حوالي 2.7 مليون برميل يوميًا – 775 ألف برميل يوميًا إلى الصين - أو 29 في المائة من إجمالي المبيعات. وكان لخطوة الولايات المتحدة والتهديد

[9] – **Marybeth Davis, James Lecky, Torrey Froscher, David Chen, Abel Kerevel, Stephen Schlaikjer, China-Iran: A limited Partnership, Op.Cit.**

بفرض عقوبات جديدة – تأثير فوري، إذ انخفض إجمالي صادرات النفط الإيرانية إلى النصف خلال أربعة أشهر؛ وقد دفع ذلك إيران إلى المكافحة للعثور على مشترين.

بحلول كانون الأول 2018 ، انخفض إجمالي صادرات الجمهورية الإسلامية إلى 1.3 مليون برميل يوميًا. واستوردت الصين 333300 برميل يومياً من إيران، بتراجع مقداره أقل من نصف مما اشترته في العام ذاته، من إيران . ومع ذلك، كانت لا تزال تمثّل ما يقرب من ربع مبيعات إيران – 26 في المائة – مع قيام مشترين آخرين بتخفيض مشترياتهم النفطية من إيران[10].

في تشرين الثاني2018 ، أعادت الولايات المتحدة رسمياً فرض العقوبات، وسعت إلى خفض صادرات إيران إلى الصفر. كما هدّدت بفرض عقوبات على أي دولة أو شركة أجنبية تواصل التجارة مع إيران. وفي هذا السياق، قال الإمام السيد علي خامنئي، في تشرين الأول 2018، "يجب أن ننظر إلى الشرق ، وليس الغرب .. إن تعليق أملنا على الغرب أو أوروبا، من شأنه أن يقلّل من شأننا لأننا نطلب منهم الدعم، ولن يفعلوا شيئًا".

في آذار 2019 ، ذهب 76 بالمائة من إجمالي صادرات النفط الإيرانية إلى آسيا. كانت الغالبية منها إلى الصين وكوريا الجنوبية والهند وتركيا واليابان. كما مُنحت الصين إعفاءً مؤقتًا لمدة ستة أشهر؛ وسُمح لها بشراء 360 ألف برميل يومياً من النفط الإيراني دون غرامة.

[10] Ibid –

في أيار 2019 ، انتهت ٧صلاحية الإعفاءات الأمريكية. ومع ذلك، واصلت الصين بتحدٍ استيراد النفط الخام الإيراني ، على الرغم من تأثير العقوبات على التجارة الثنائية. لكن على المقلب الآخر ، بدت الشركات الصينية أكثر ترددًا في التعامل مع إيران خوفًا من العقوبات المالية. ففي حزيران 2019 ، استوردت الصين 210 آلاف برميل يوميًا فقط من الخام الإيراني، وهو أدنى مستوى منذ ما يقرب من عقد من الزمان، وأقل بنسبة 60 بالمائة من الواردات من إيران في حزيران 2018.

كان لانتهاء الإعفاءات أثر سريع على الاقتصاد الإيراني، الذي عانى منها بشكل كبير. ففي حزيران 2019 ، انخفض إجمالي صادرات النفط الإيرانية من 400 ألف برميل يومياً ، إلى 100 ألف برميل يوميًا، في تموز. حتى الصين غيّرت أنماط شرائها، وضاعفت وارداتها النفطية من السعودية مقارنة بالعام السابق. فاستوردت بكين حوالي 1.8 مليون برميل يومياً من السعودية، في تموز 2019، أي بزيادة 921811 برميلاً يومياً، مقارنة بآب 2018[11].

لم يمنع الحصار الجائر طهران من ابتداع حلول وتدوير الزوايا، للالتفاف على العقوبات الأمريكية. ففي كانون الأول 2019، أعلنت إيران عن حسومات على أسعار النفط للمشترين الآسيويين، وعملت على تقديم عروضات مغرية لهم، تمثلت بتخفيض سعر الخام الإيراني الخفيف دولاراً واحداً للبرميل ، أي أقل بنحو 30 سنتاً

11 – Joao Peixe, Iran Suspends Chinese Contract for North Pars Natural Gas Field, Oil Price.com, 15 October 2011.www.oilprice.com.

للبرميل من الخام السعودي الخفيف. وكان هذا أكبر حسم قدّمته إيران مقابل الأسعار السعودية منذ أكثر من عقد.

هـ ـ مرحلة التحايل على العقوبات

للتغلب على العقوبات وبيع نفطها ، لجأت إيران إلى التحايل والخداع المالي واستغلال الثغرات في نظام العقوبات للتفلت منه. وهي سجّلت نجاحات يُعتدّ بها في هذا السياق. وكان من نتائج ذلك أنه بات من الصعب تعقب السفن التي تحمل النفط الإيراني، حيث كانت بعض الناقلات توقف أنظمة تحديد الهوية التي تستخدمها المنظمة البحرية الدولية لتتبّع تحركات السفن. كما توقفت بعض السفن الإيرانية عن الإبلاغ عن مواقعها عندما كانت تقترب من ميناء المشتري. إضافة الى ذلك، غيّرت ناقلات أخرى، تنقل الخام الإيراني، أسماءها وأرقام هويتها في البحر لتجنّب اكتشاف أمرها[12].

بعد أن أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات في عام 2018 ، أفادت التقارير الغربية أن إيران قامت بتخزين النفط "كمخزن جمركي" في موانئ جينتشو وهويتشو وتيانجين الصينية. بين شهري أيار و آب 2019 ، أفرغت ست ناقلات إيرانية كميات غير محددة من النفط الخام في تيانجين وجينزهو، حسبما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز. والأهم، أنه لم يمر النفط الموجود في المخازن الجمركية عبر الجمارك المحلية، أو يتم تسجيله في بيانات استيراد الصين، إذ كان معظمه لا يزال مملوكًا لطهران؛ وبالتالي، لم ينتهك من الناحية الفنية العقوبات الأمريكية.

[12] **Ibid –**

أتاح الاحتفاظ بالنفط في مخازن جمركية لطهران، الوقت، للعثور على مشترين في آسيا دون دفع رسوم جمركية أو رسوم أخرى. سمحت هذه الممارسة أيضًا لطهران بتحرير أسطول ناقلاتها، من خلال تقليل التخزين في البحر أثناء العثور على مشترين. وبذلك تضاعف مخزون النفط الخام في جينتشو – من 3.2 مليون برميل، إلى 6 ملايين برميل – خلال ستة أسابيع، بين منتصف حزيران ونهاية تموز 2019 ، وفقًا لموفّر البيانات Refinitiv. ويتوقع المحلّلون، حالياً، انخفاض أسعار النفط العالمية إذا دخلت ملايين البراميل من الخام الإيراني المخزّن إلى السوق العالمية[13].

و ـ مرحلة العقوبات الأميركية المستهدفة

بالرغم من العقوبات الأميركية الأحادية الجانب على طهران، كان لايزال لإيران، من الناحية الفنية، بيع نفطها إلى دول أخرى. ومع ذلك ، فقد أرهبت الولايات المتحدة الدول – بما في ذلك القوى الكبرى التي توسطت في اتفاق 2015 – عبر تهديدها بعدم شراء النفط من إيران ، وإلا فإنها ستواجه عقوبات مماثلة أيضًا.

لم تكتف أميركا بذلك، بل اتخذت إجراءات عقابية ضد الصين، بعد أن تحدّت العقوبات الأمريكية. ففي 22 تموز 2019، أعلنت واشنطن فرض عقوبات على شركة Zhuhai Zhenrong Co ، وهي شركة طاقة تديرها الدولة "شاركت عن علمٍ في صفقة مهمة لشراء النفط الخام من إيران"[14]، وفقًا لوزارة الخارجية الأميركية.

---

13 – Ibid

14 – Millions of Barrels of Iranian Oil Are Piled Up in China's Ports, Bloomberg Website, 22 July 2019. www.bloomberg.com.

كانت العقوبات هي الأولى من قبل إدارة ترامب ضد شركة صينية لشراء النفط الإيراني. كما استهدفت إدارة ترامب ما أسمته شبكة "النفط مقابل الإرهاب"، التي كانت تهرّب النفط إلى سوريا والصين لصالح "الحرس الثوري الإيراني مالياً".

في تموز 2019 ، أدانت بكين العقوبات الأمريكية على الشركات الصينية، ووصفتها بأنها "اختصاص قضائي طويل الذراع"؛ وتعهدت بـ "حماية الحقوق والمصالح المشروعة لشركاتها".
بالمقابل، ناشدت إيران حلفاءها مواصلة شراء نفط طهران رغم الضغوط الأمريكية. وقال نائب الرئيس الإيراني، إسحاق جهانجيري، لدبلوماسي صيني كبير زائر، في 29 تموز 2019: "على الرغم من أننا ندرك أن دولًا صديقة مثل الصين تواجه بعض القيود ، فإننا نتوقع أن تكون أكثر نشاطًا في شراء النفط الإيراني[15]".

وتطبيقاً لاستراتيجية "العقوبات القصوى" ، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، في كانون الأول 2019، عن فرض عقوبات إضافية على خمس شركات صينية، وستة مواطنين صينيين متّهمين باستيراد النفط من إيران. صنّفت الولايات المتحدة شركة "كونكورد بتروليوم الصينية المحدودة"، ووحدتين من شركة "الشحن الصينية الكبرى، كوسكو شيبينغ تانكر (داليان) المحدودة" ، و"كوسكو شيبينغ تانكر (داليان) سيمان آند شيب مانجمنت كو". وعمدت أيضاً إلى فرض عقوبات على كبار المسؤولين التنفيذيين في هذه الشركات. وتعليقاً على الأمر ، قال وزير الخارجية الأمريكي مايك

[15] Ibid –

بومبيو، خلال خطاب ألقاه في قمّة متحدون ضد إيران النووية: "نحن نقول للصين وجميع الدول: اعلموا أننا سنعاقب كل انتهاك"[16].

من جهتها، ندّدت "الصين بهذا التصنيف"، ودعت الولايات المتحدة إلى "التراجع عن العقوبات"؛ وقالت: "واشنطن تتجاهل الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف، وتمارس العقوبات كما تشاء". وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ، كنغ شوانغ ، "إنه يدوس على القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية".

ثالثاً : المسودّة النهائية للشراكة الاستراتيجية الإيرانية

في حزيران 2020 ، نشِرت "المسودّة النهائية للشراكة الاستراتيجية الصينية – الإيرانية". وأثارت الوثيقة المكوّنة من 18 صفحة. والتي جرى تسريبها، ونشرتها صحيفة نيويورك تايمز ومراكز دراسات قليلة ـ مخاوف البعض في إيران، من أن الصين تعمّق العلاقات مع إيران، من خلال صفقات سرية تتعلق بالنفط وتكنولوجيا الاتصالات والعلاقات العسكرية.

وفي إطار المتابعة الإيرانية للشراكة مع الصين، التقى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بنظيره وانغ يي في بكين، في 10 تشرين الأول 2020، وجرى مناقشة الشراكة بين البلدين، وأمور أخرى، كالحفاظ على الاتفاق النووي، والتعاون في لقاح

[16] Ibid –

COVID-19، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك[17]. كما أدان الطرفان الولايات المتحدة لفرضها عقوبات على 18 مصرفاً إيرانياً كبيراً في 8 تشرين الأول. وفي 27 آذار 2021، وقّعت الصين وإيران الوثيقة، حيث ردّ ظريف على الانتقادات العلنية للصفقة، مؤكداً أن "الوثيقة لم تكن معاهدة، ولا تحتوي على التزامات محددة بشأن الاستثمار أو الأمن". كما أشار إلى أن "الجيش الصيني لم يُمنح الإذن بدخول إيران أو إقامة قواعد".

الجدير بالذكر أن المفاوضات الأخيرة بين إيران والصين، كانت استمرارًا لصفقة سابقة ، "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، التي تم توقيعها في كانون 2016.

وتعليقاً على الاتفاقية، قال الرئيس جو بايدن للصحفيين، في 28 آذار 2021، إنه كان "قلقًا" بشأن الشراكة الناشئة بين إيران والصين "لسنوات". وفي اليوم التالي ردّ عليه أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شامخاني، بقوله إن "بايدن كان محقًا في القلق".

أـ مقدّمة الوثيقة

تتضن الوثيقة مقدّمة و 9 مواد، إضافة إلى عدد من الملاحق. وفي ما يأتي النص الحرفي للمسودّة:

17 – **Alex Yacoubian iran's Increasing Reliance on China,United States Institute of Peace.website,19 april 2021. www.iranprimer.usip.org**

إن جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية، المشار إليهما هنا باسم "الأطراف" في الاتفاقية، تمثّلان حضارتين قديمتين في آسيا[18]، وتحافظان على شراكة وثيقة في مجموعة من المجالات، بدءً من التجارة والاقتصاد، وصولاً إلى السياسة والثقافة والأمن. ويعتبر الطرفان بعضهما البعض شريكين استراتيجيين هامين، حيث يتبادلان وجهات النظر والمصالح العديدة في العلاقات الثنائية والساحات المتعددة الأطراف.

ومن خلال الاعتراف بالقواسم المشتركة الثقافية، وأهمية التعددية، وحق جميع الدول في السيادة، والنموذج المحلي للتنمية، وتبادل المواقف فيما يتعلق بالقضايا العالمية المختلفة، دفعت الصين وإيران علاقتهما إلى المستوى الاستراتيجي، على أساس العلاقات المتبادلة القائمة على المصالح والنهج المربح للجانبين.

ونظرًا لعلاقاتهما الدبلوماسية العميقة والوديّة منذ عام 1971، والأسس المناسبة للتعاون في مجالات مثل البنية التحتية للطاقة، والعلوم والتكنولوجيا، فإن قيادتي الدولتين ملتزمتين بشدة بتوسيع هذه العلاقة الثنائية ، ويدعوان إلى خطط لتعزيز جميع العلاقات[19].

إن هذه الوثيقة، التي يثق بها الطرفان، ستفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بين إيران والصين كحضارتين رائعتين في آسيا، وستكون بمثابة قفزة عملاقة نحو تجسيد الإرادة المشتركة التي عبّرت عنها القيادة العليا في البلدين، لتعميق العلاقات وتعزيز التعاون في مختلف المجالات، في إطار مبادرة الحزام والطريق [الصينية].

---

18 – Farnaz Fassihi and Steven Lee Myers, Defying U.S., China and Iran Near Trade and Military Partnership, New York Times News Paper Website, 27 March 2021. www.nytimes.com.

19 – Ibid

وتهدف هذه الوثيقة أيضًا إلى المساعدة في تفعيل المادة 6، من البيان المشترك الأولي الصادر في كانون الثاني 2016، بشأن إطلاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين. وهي تؤكد على ضرورة إنشاء الآليات وتوفير البنية التحتية الأساسية لتوسيع التعاون في إطار رؤية مدّتها 25 عامًا.

ب ـ مواد الاتفاقية

جاء في مسودّة الوثيقة أن الطرفين، أي إيران والصين، اتفقا على ما يلي:

ـ المادة الأولى

من خلال الاتفاق، سيدفع الطرفان بالشراكة الاستراتيجية بينهما، على أساس نهج مربح للجانبين، ويقوم على أسس ثنائية وإقليمية وعالمية.

ـ المادة الثانية

مع الأخذ في الاعتبار القدرات الهائلة المتاحة للتعاون الثنائي في إطار هذه الوثيقة ، سيتعاون الطرفان لتحقيق الأهداف التالية[20]:

1 ـ توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية.

2 ـ التفاعل الفعال بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، وكذلك المناطق الاقتصادية الحرة والخاصة.

20 – Ibid

3 ـ تحسين الكفاءة في قطاعات، مثل الاقتصاد والتكنولوجيا والسياحة.

4 ـ شراكة استراتيجية في المجالات الاقتصادية المختلفة.

5 ـ المراجعة المستمرة والفعالة لأوضاع التعاون الاقتصادي المشترك، بهدف إزالة العقبات ومواجهة التحديات

6 ـ التنسيق ودعم مواقف الآخرين في الهيئات الدولية والمنظمات الإقليمية.

7 ـ تعزيز إنفاذ القوانين في التعاون الأمني الثنائي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.

8 ـ التعاون في المجالات الأخرى.

ـ المادة الثالثة: الأهداف الأساسية

مع وضع السياسات الثنائية الاستراتيجية، والفرص والقدرات المشتركة ، فضلاً عن الحقائق القائمة في الاعتبار، عمد الطرفان الى تعداد وصياغة الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الاتفاقية الحالية، في الملحق رقم 1.

المادة الرابعة : أسس التعاون

لتوسيع التعاون الشامل ، سيعمل الطرفان معًا ضمن الإطار المحدد في الملحق رقم 2. وهذه بعض المجالات الرئيسية التي يشملها هذا التعاون[21]:

21 – Ibid

1 ـ الطاقة ، بما في ذلك النفط الخام (الإنتاج والتحويل والتكرير والتوصيل الآمن) والبتروكيماويات، والطاقات المتجددة، والطاقة النووية المدنية.

2 ـ الطرق السريعة، والسكك الحديدية، والصلات البحرية، مع دور إيراني متزايد في مبادرة الحزام والطريق.

3 ـ علاقات مصرفية عالية المستوى، مع التركيز على استخدام العملات الوطنية جنبًا إلى جنب، مع مكافحة حازمة لغسيل الأموال، وتوفير التمويل للإرهاب والجريمة المنظّمة.

4 ـ التعاون في مجال السياحة ، والمجالات العلمية الأكاديمية والتكنولوجيا، وتبادل الخبرات في تدريب القوى البشرية، والقضاء على الفقر، وتحسين سبل العيش العامة في المناطق المتخلّفة.

ـ المادة الخامسة: الخطوات التنفيذية:

سيعمل الطرفان على تعزيز التعاون الاستراتيجي الشامل في جميع المجالات، على أساس المصالح والمبادئ المشتركة، وضمن الأطر العادية للأعمال بين المؤسسات الاقتصادية، من خلال اتباع جميع الخطوات الواردة في الملحق رقم 3، من هذه الوثيقة[22].

ـ المادة السادسة: الإشراف والتنفيذ:

1 ـ للإشراف المنسّق على تنفيذ محتويات هذه الوثيقة، سيضع الطرفان آلية، يتفق عليها كبار المسؤولين والمفوّضين الذين يمثّلون قيادتي البلدين.

---

22 – Ibid

2 ـ سيعقد الممثّلون رفيعو المستوى اجتماعات سنوية. وعند الضرورة ، سيجري المسؤولون الآخرون ذوو الصلة، اتصالات استشارية مع نظرائهم.

3 ـ ستعمل وزارتا الخارجية في كلا الجانبين – بمساعدة المؤسسات المعنية الأخرى مثل وزارة التجارة الصينية ووزارة الاقتصاد الإيرانية – كهيئة تشرف على تنفيذ محتويات هذه الوثيقة، وستكون مسؤولة عن بدء العمل عبر إصدار تقارير دورية، وتسليمها لقيادتهما، ضمن جداول زمنية محددة.

ـ المادة السابعة: التعاون في دول الطرف الثالث:

نظرًا لمصالحهما المشتركة في مبادرة الحزام والطريق، يجب على الطرفين تشجيع العلاقات الثنائية، والعلاقات متعددة الأطراف، من خلال السعي وراء خطط مشتركة في دول الجوار، أو الأطراف الثالثة[23].

ـ المادة الثامنة: رفض الضغط الخارجي:

تماشياً مع مبدأ التعددية، يعمل الطرفان على ضمان تنفيذ مواد هذه الوثيقة، في مواجهة الضغط غير القانوني من أطراف ثالثة.

ـ المادة 9 : المحتويات النهائية:

Ibid – 23

1 ـ أي مراجعة لملاحق هذه الوثيقة (كما هو مذكور في المواد 3 و 4 و 5) مشروطة بموافقة متبادلة. ويجب إجراؤها بعد التنسيق والتشاور المتبادل فقط.

2 ـ لتسهيل تنفيذ الخطط المتفق عليها بشكل متبادل، يحق للطرفين تقديم اقتراحات، إذا لزم الأمر، لأغراض تحسين وتحديث محتوى الاتفاقية. ويجب تقديم تأكيدات بأن مثل هذه الخطوات لن تؤثر أو تعرقل تنفيذ المشاريع الجارية.

3. تشكل الملاحق المرفقة بهذه الوثيقة جزءًا لا يتجزأ منها.

4 ـ هذه الوثيقة سارية المفعول لمدة 25 عامًا، بدءاً من تاريخ التوقيع.

ـ الوثيقة متوفرة بالنسخ الصينية والفارسية والإنجليزية، وكلها لها نفس الصلاحية القانونية. وفي حالة نشوء نزاع بين الجانبين، تُستخدم النسخة الإنجليزية كمرجع[24].

رابعاً : التسلسل الزمني للعلاقات الاقتصادية بين إيران والصين

تعود العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الصين وإيران إلى مرحلة ما قبل الثورة، حيث استوردت الصين في العام 1974 أولاً النفط من إيران . وفي أعقاب الثورة، دفعت الاعتبارات العملية، وأهمها الحصار والحرب مع العراق، اللذان فُرضا على طهران، إلى توجهها نحو بكين، والتعاون معها في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية، طالما لم يتضمن الأمر أي تنازلات تخص السياسات المحلية أو الخارجية[25].

---

24 – Ibid

25 – Michael WeisskopfChina Plays Both Sides In Persian Gulf War, Washington Post News Paper Website, 13 Janury 1983. www.washingtonpost.com.

كانت الصين شريكاً خارجياً مثالياً لإيران، على عدة أصعدة، خصوصاً النفطية منها؛ فهي لم يكن لها قط أي طموحات إقليمية في إيران، على عكس العديد من القوى العظمى الأخرى، مثل روسيا وبريطانيا. وفي مراجعة للعلاقات بين البلدين، نرى أن بكين، وإن زوّدت إيران بالتكنولوجيا العسكرية بشكل محدود نسبياً، حين امتنعت بقية دول العالم عن بيعها لطهران أثناء الحرب وبعدها، غير أنها أيضاً فعلت ذلك مع العراق؛ إضافة إلى أن مبيعاتها العسكرية لطهران بقيت على الدوام مقيّدة بالضغوط والإملاءات الأميركية، التي نجحت في إلغاء وتجميد العديد من الصفقات العسكرية والاستثمارات النفطية والاقتصادية الصينية في إيران ، كما سيُظهر لاحقاً التعاون التاريخي بين إيران والصين، والذي سنتناول تسلسله الزمني، انطلاقاً من أهميته .

أ ـ حقبة الثمانينات

في كانون الثاني1983، وقّعت الصين وإيران اتفاقية تجارية بقيمة 500 مليون دولار، زادت التجارة الثنائية بنسبة 150 في المائة. وبنتيجة هذه الصفقة، زوّدت الصين إيران بإمدادات عسكرية، أو معدات مدنية يمكن تحويلها إلى استخدام عسكري، مثل سيارات الجيب والشاحنات. وعليه، أصبحت طهران الشريك التجاري الأول للصين في الشرق الأوسط، حيث كانت دعمت غالبية النشاطات التجارية الصينية مع إيران، المجهود الحربي الإيراني ضد العراق في أوائل الثمانينيات[26].

في العام 1985، وتحديداً في 3 آذار ، أنشأت إيران والصين اللجنة المشتركة للتعاون في مجالات: الاقتصاد، والتجارة، والعلوم، والتكنولوجيا، وذلك بغية التعاون

[26] Ibid ـ

في مجالات الطاقة، والآلات، والنقل، ومواد البناء والتعدين والمواد الكيميائية والمعادن غير الحديدية.

ب ـ حقبة التسعينيات

بين العامين 1992 و1998، تراوحت قيمة التجارة الثنائية بين 437 و 1.2 مليار دولار. خلال هذه الفترة، ازداد التعاون في مجال الطاقة بين البلدين بشكل مطّرد، حيث كانت دخلت الصين آنذاك فترة التصنيع السريع والنمو السكاني.

في كانون الأول 1993، أصبحت بكين مستورداً صافيا للنفط، بعد أن تجاوزت معدلات الاستهلاك المحلي الإنتاج؛ فبينما أنتجت في العام 1993 حوالي 2.90 مليون برميل، استهلكت بالمقابل ما يقرب من 2.99 مليون برميل يوميًا. أدّى التصنيع المتسارع في التسعينيات إلى زيادة استهلاك الصين للنفط، من 2.33 مليون برميل يوميًا، في عام 1990، إلى 4.69 مليون برميل يوميًا، بحلول عام 2000. ثم بدأت الصين بعدها تدريجيًا في شراء النفط من الأسواق غير المستغلة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا[27].

في 5 آب 1995، أقرّت إدارة الرئيس بيل كلينتون قانون العقوبات الإيرانية ـ الصليبية، الذي فرض عقوبات صارمة على الشركات التي وجدت أنها تستثمر أكثر

---

27 – John S. Park and Cameron Glenn, Iran and China, United States Institute of Peace Website, October 11, 2010, www.iranprimer.usip.org

.

من 20 مليون دولار سنويًا في صناعة النفط والغاز الإيرانية. كان للعقوبات آثار متواضعة قصيرة المدى على الاقتصاد الإيراني[28]. إذ تأخرت العقود في حقول النفط والغاز الإيرانية ، وأجّلت العديد من الشركات الأجنبية أي استثمارات جديدة في طهران. وانطلاقاً من هذا الأمر ، كان على شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC) تقديم حوافز أكبر للتفاوض على عقود محددة الأجل للإمدادات التي كانت ملتزمة سابقًا بالشركات الأمريكية.

في أيلول 1995، وقّعت الصين عقدًا عسكريًا شاملاً لبيع طائرات مقاتلة وسفن حربية ومجموعة متنوعة من المركبات المدرّعة، والصواريخ، والمعدات الإلكترونية والتدريب العسكري لإيران. تم تجميد هذه الصفقة في نهاية المطاف، بعد موافقة بكين على وقف بيع الصواريخ لطهران، بسبب الضغوط الأميركية .
وبالرغم من ذلك، لم تجمّد الصين مشترياتها واستثماراتها النفطية في إيران ، إذ وقّعت اتفاقية للتنقيب عن النفط والغاز في كانون الثاني 1997[29]. كان هذا أول استثمار لبكين في صناعة النفط والغاز المحلية بإيران. وقد أقامت الاتفاقية مشاريع تطوير بمليارات الدولارات في حقل غاز جنوب فارس وحقل أزاديجان النفطي[30].

---

28 - Ibid

29 - Jeffrey J. SchottThe Iran and Libya Sanctions Act of 1996: Results to Date, Peterson Institute for International Economics (PIIE) Website, July 23 1997. www.piie.com.

30 - Ibid

وفي محاولة لتطمين الولايات المتحدة، أكد الرئيس الصيني جيان زيمين، للولايات المتحدة، في تشرين الأول من العام ذاته، أن "الصين لن تنقل صواريخ كروز أو تكنولوجيا إضافية مضادة للسفن إلى إيران ، ولن تساعد في برنامج الإنتاج المحلي".

ج ـ حقبة الألفيّة

في كانون الثاني من العام 2000، وقّعت شركة "النفط الوطنية" الإيرانية، عقداً بقيمة 85 مليون دولار، مع شركة "البترول الوطنية الصينية" (سي إن بي سي) لحفر 19 بئراً نفطية جديدة في جنوب إيران.

وفي 18 آذار 2004، توصلت طهران إلى اتفاقية بقيمة 20 مليار دولار، مع شركة Zhuhai Zhenrong"" المملوكة للدولة الصينية، لشراء أكثر من 110 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال، من إيران، على مدى 25 عامًا. ووصِفت هذه الصفقة، حينها، بأنها أكبر عملية شراء فردية للغاز الطبيعي في العالم[31].

في تلك المرحلة، ركّزت الصين على الابتعاد عن حرق الفحم، وتحولت إلى استخدام غاز طبيعي نظيف، لتلبية احتياجاتها من الطاقة المحلية. وهذا ما أدى إلى مسارعة الشركات الصينية إلى شراء احتياطيات الغاز الإيرانية الضخمة – 15 في المائة من إجمالي المعروض العالمي – للاستفادة من احتياجات الطاقة المتزايدة لبكين.

---

31 - **Manochehr Dorraj and Carrie L. Currier, Lubricated With Oil: Iran–China Relations in a Changing World, Middle East Policy Council Website, Volume 15, Summmer 2008, No 2. www.mepc.org.**

في تشرين الأول من العام ذاته (2004)، اتفقت إيران والصين[32]، على صفقة إضافية بقيمة 100 مليار دولار، لإضافة 250 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال للإمدادات المحلية للصين على مدى 25 عامًا. وفي العام 2006، وقّعت شركة "سينوبك" صفقة لتطوير حقل يادافاران النفطية؛ غير أن "سينوبك" أوقفت المرحلة الثانية من المشروع في أيار 2019، بينما أعادت الدولتان فتح مفاوضات لإعادة تفعيل العقد.

في كانون الأول 2007، وقّعت "شركة سينوبك الصينية" صفقة بقيمة 2 مليار دولار، لتطوير 137 بئراً، في حقل نفط يادافاران في غرب إيران. يتكوّن المشروع من مرحلتين؛ الأولى، على مدى أربع سنوات، لإنتاج 85 ألف برميل في اليوم. والثانية، تشمل السنوات الثلاث التالية، لإنتاج 100 ألف برميل اضافي في اليوم[33].

بين عامي 2008 –2009: انخفضت التجارة الثنائية من 27.8 مليار دولار، في عام 2008، إلى 21.2 مليار دولار، في عام 2009. كذلك انخفضت التجارة العالمية بشكل عام في عام 2009، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية مع انخفاض الطلب العالمي على النفط[34].

هـ ـ حقبة العقوبات الدولية على إيران

في 9 حزيران 2010، أصدر مجلس الأمن القرار 1929، الذي شدّد العقوبات على إيران بسبب ملفها النووي. تلاه في 24 حزيران، تبنّي الولايات المتحدة قانون

32. Ibid.
33. Ibid.
34. Ibid.

العقوبات والمحاسبة وسحب الاستثمارات الإيرانية الشامل، الذي استهدف الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني، أو تبيع النفط المكرّر إلى طهران. كما فرِضت عقوبات على البنوك الأجنبية التي تتعامل مع إيران.

وفي تشرين الأول من العام ذاته، أصدرت الحكومة الصينية تعليمات للشركات بتقليص مشاريع تطوير الطاقة في إيران، بعد العقوبات الأميركية، والاتفاق مع إدارة أوباما بعدم تنفيذ مشاريع استثمارية إيرانية مستقبلية. بالمقابل، وافقت الولايات المتحدة على عدم فرض عقوبات على الاستثمارات الصينية السابقة[35].

خلال الأعوام 2009-2011، زادت التجارة الثنائية بشكل كبير، من 21.2 مليار دولار، في عام 2009، إلى 45.10 مليار دولار[36]، في عام 2011. كما زادت العقوبات المشددة من اعتماد إيران على الواردات الصينية، مع انسحاب الشركات الغربية من صناعة النفط والغاز الإيرانية. ونتيجة لذلك، تفوّقت بكين على الاتحاد الأوروبي كأكبر مشترٍ للنفط الإيراني[37].

---

35 -

Reuters Staff, UPDATE 1-China's CNPC signs deal for Iran oilfield, Reuters Website, January 14, 2009.www.reuters.com

36 -

Iran opens first overseas commerce center, Tehran Times News Paper Website, November 21, 2009. www.tehrantimes.com.

وفي 14 كانون الثاني 2011، وقّعت شركة "النفط الوطنية الإيرانية" وشركة " CNPC" الصينية، عقدًا مدّته 12 عامًا، بقيمة 1.76 مليار دولار، لتطوير حقل نفط شمال أزاديجان في غرب إيران. وقد استندت الاتفاقية إلى خطة إعادة الشراء، التي تقوم فيها شركة "البترول الوطنية الصينية" بتطوير الحقل ثم تسليم العمليات إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC)، وتلقّي مدفوعات من إنتاج النفط والغاز حتى يتم سداد العقد. قام العقد على توقعات تشمل أن تصل طاقة إنتاج الخام إلى 75 ألف برميل في اليوم، في أول 48 شهرًا من التطوير. وفي عام 2016 ، بدأت شركة البترول الوطنية الصينية الإنتاج في الحقل ، والذي يضخ ما يقدر بـ 80 ألف برميل في اليوم[38].

وفي العام 2011 أيضاً(9 آذار)، افتتحت شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC) مكتباً في بكين لجذب الاستثمار في قطاع الطاقة في طهران. وفي 10 حزيران، وقّعت شركة CNPC عقدًا بقيمة 4.7 مليار دولار، مع شركة "النفط الوطنية الإيرانية" لتطوير حقل غاز جنوب بارس الإيراني ، وهو أكبر حقل غاز طبيعي في الشرق الأوسط.

وفي 21 تشرين الثاني، من العام ذاته أيضاً ، افتتحت إيران أول مركز للتجارة الخارجية لها في شنغهاي لتبسيط المشاريع الاستثمارية المشتركة بين الشركات

- 38

Chen Aizhu, CNPC suspends investment in Iran's South Pars after U.S. pressure: sources, Reuters Website, December 12, 2018.www.reuters.com

الإيرانية والصينية. وفي كانون الأول، تفوّقت الصين على الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري لإيران، بعد أن ارتفعت التجارة الثنائية إلى 36.5 مليار دولار، في وقتٍ كان يبلغ حجم التجارة حوالي 14.4 مليار دولار، قبل ثلاث سنوات فقط. وقد شكّل النفط الخام ما يقرب من 80 في المائة من إجمالي الصادرات الإيرانية إلى الصين.

بين عامي 2011 ـ 2012: انخفضت التجارة الثنائية من 45.1 مليار دولار، في العام 2011، إلى 36.5 مليار دولار، في العام 2012. إضافة إلى ذلك، انسحبت العديد من الشركات الصينية من العقود، بسبب عقوبات الولايات المتحدة، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على إيران[39].

وفي أيلول 2012، أرجأت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) مشروع التنقيب عن النفط في حقل بارس الجنوبي النفطية. وقد دفع هذا الأمر إيران إلى تحذير الشركة لتسريع التطوير أو خسارة العقد. كما أوقفت شركة "سينوبك الصينية" المرحلة الثانية من عقد تطوير عام 2007، في حقل يادافاران النفطية، بعد ضغوط من الولايات المتحدة.

39

EU Iran sanctions: Ministers adopt Iran oil imports ban, BBC Website, 23 January 2012. www.bbc.com.

بموازاة ذلك، وقّعت "شركة سينوبك الصينية" اتفاقاً مع إيران لاستيراد 90 ألف برميل يومياً إضافية من المكثفات. كذلك واصلت الصين استيراد النفط الإيراني على الرغم من تراجع مشروعات الاستثمار الصينية في مجال الطاقة في إيران، بسبب التهديد بالعقوبات الأمريكية.

وفي كانون الثاني 2012، تبنّى "الاتحاد الأوروبي" مجموعة من العقوبات المستهدفة التي حظرت استيراد وشراء ونقل النفط الخام الإيراني ومشاريع البترول. كما وافق على تجميد أصول البنك المركزي الإيراني في الاتحاد الأوروبي، الذي استوردت دوله 20 في المائة من النفط الإيراني في ذلك الوقت.

خلال العامين 2013–2014، زادت التجارة الثنائية من 39.4 مليار دولار، في عام 2013، إلى 51.8 مليار دولار، في عام 2014، بسبب الإعفاءات من العقوبات الأمريكية، مما أدى إلى ارتفاع واردات النفط الصينية[40].

وفي 24 تشرين الثاني 2014، وقّعت إيران وست قوى عالمية – الصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة – صفقة في جنيف. وقد أفرجت بموجبها عن مبيعات نفط إيرانية بقيمة 4.2 مليار دولار، من حسابات مجمدة. وبالمقابل،

- 40

Iran seals nuclear deal with west in return for sanctions relief, The Guardian Website, 24 November 2013. www.theguardian.com.

التزمت طهران بكبح برنامجها النووي. كما حدّ الاتفاق من صادرات النفط الإيرانية إلى مليون برميل يومياً[41].

وفي 29 تشرين الثاني، منحت الولايات المتحدة إعفاءات من العقوبات مدتها ستة أشهر، لكلٍ من الصين والهند وكوريا الجنوبية ودول أخرى، مقابل التزامها بخفض مشترياتها من النفط الإيراني.

بين عامي 2014–2015 أيضاً ، انخفضت التجارة الثنائية من 51.8 مليار دولار، في العام 2014، إلى 31.2 مليار دولار، في العام 2016. أما السبب فهو التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية[42].

و ـ حقبة الانسحاب من الاتفاق النووي:

في 14 تموز 2015، توصلت إيران والقوى العالمية الست المعروفة مجتمعة باسم مجموعة 5 + 1، إلى اتفاق تاريخي وافقت فيه إيران على كبح برنامجها النووي وإتاحة الوصول إلى المفتشين مقابل تخفيف العقوبات. دخلت الاتفاقية، المعروفة رسميًا باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة"، حيّز التنفيذ في كانون الثاني 2016.

في 8 أيار 2018، أعلن الرئيس ترامب انسحاب الولايات المتحدة من "خطة العمل الشاملة المشتركة" وإعادة فرض العقوبات على إيران. فيما أعلنت إيران عزمها على الاستمرار في الصفقة إذا كان من الممكن ضمان فوائدها الاقتصادية. بينما قالت

---

41 ـ Ibid

42 ـ Timothy Gardner,U.S. extends Iran oil sanctions waivers to China, India, South Korea, Reuters Website, 29 November 2013. www.reuters.com

الصين وروسيا "إنهما تعتزمان مراعاة خطة العمل الشاملة المشتركة ومواصلة التجارة مع إيران".

منحت إدارة ترامب إعفاءات مؤقتة للصين، لاستيراد 360 ألف برميل يوميًا من النفط الإيراني ، أي نصف المتوسط اليومي منذ كانون الثاني 2016.

وفي 12 كانون الأول 2018، علّقت شركة CNPC الصينية، عملياتها في حقل غاز بارس الجنوبي الإيراني، بعد ضغوط من الولايات المتحدة. لكن بالمقابل، عرضت شركة "سينوبك الصينية"، على طهران، خطة استثمارية بقيمة 3 مليارات دولار لتطوير حقل يادافاران النفطي، في كانون الثاني 2019[43].

وفي 2 أيار 2019، أعلنت إدارة ترامب انتهاء الإعفاءات من العقوبات، في محاولة "لخفض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر".

ومع تصاعد حدّة العقوبات على إيران في عهد ترامب، سافر رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري، في 11 أيلول 2019، إلى الصين، لأول مرة منذ 40 عاماً. وهو عقد اجتماعات مع كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين الصينيين لبحث التعاون الأمني بين البلدين. وفي ختام الزيارة، أعلن باقري "عن إجراء مناورة بحرية مشتركة مع الصين في خليج عمان"؛ ولكنه لم يحدد جدولاً زمنياً.

---

43 - **Chen Aizhu ,CNPC suspends investment in Iran's South Pars after U.S. pressure: sources, Reuters Website, 12 December 2018. www.reuters.com**

وفي 6 تشرين الأول من العام ذاته، أعلنت طهران أن "شركة سينوبك الصينية" انسحبت من صفقة قيمتها 5 مليارات دولار لتطوير حقل بارس الجنوبي النفطي. وكانت "شركة توتال الفرنسية" قد انسحبت سابقًا من العقد في 2018، بعد إعادة فرض العقوبات الأمريكية على صناعة النفط والغاز الإيرانية. وقال وزير النفط بيجان زنجنه إن "شركة بتروبارس المحلية ستتولى العقد"[44].

في 21 تشرين الأول 2019، زار المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط، تشاي جون، إيران مع وفد لمناقشة التطورات الإقليمية. وقد دعا مسؤولون إيرانيون بكين إلى "لعب دور أكثر بروزاً في الشرق الأوسط "، وسلّطوا الضوء على "إنجازات إيران وسوريا وحزب الله اللبناني في تغيير ميزان القوى في المنطقة".

في 1 كانون الأول 2019، عقدت إيران والصين اجتماعاً مشتركاً في بكين لمناقشة خطة العمل الشاملة المشتركة. وحضر الاجتماع نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية عباس عراقجي، ونائب وزير الخارجية الصيني ما تشاو شو. وشدّد الطرفان على ضرورة توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وقال عراقجي "تم العثور على طرق جديدة[45] ، ونحن نعود إلى حالة اقتصادية مستقرة في

---

44 ـ Ibid

45 ـ Mohsen Shariatinia Tehran welcomes China's presence in Middle East,Al-monitor Website,8 November 2019. www.al-monitor.com.

علاقاتنا مع الصين ، لكننا بحاجة إلى إزالة العقبات ورفع مستوى العلاقات الاقتصادية المتبادلة".

في حزيران 2020، تم تسريب "المسودة النهائية لاتفاقية "الشراكة الاستراتيجية الإيرانية" مع الصين، والتي يبلغ أمدها 25 عامًا.
وبعد عام واحد، وقّعت إيران والصين اتفاقية الشراكة في 27 آذار 2021[46].

الاستنتاجات

يحدّ اتفاق الشراكة الصيني– الإيراني، عملياً، من تأثير استراتيجية العقوبات القصوى التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على إيران، لأنه يمنح طهران آفاقاً اقتصادية واسعة، وسيحسّن من مكانتها التفاوضية في المفاوضات النووية الجارية مع الولايات المتحدة، للعودة إلى الاتفاق النووي.

والأهم أن الاتفاق الصيني ـ الإيراني يؤشر على فشل استراتيجية "الضغوط القصوى" التي اعتمدتها إدارة ترامب ضد إيران، على اعتبار أن هذا الاتفاق منح طهران الكثير من الآفاق الاقتصادية التي ستمكّنها من تجاوز تأثيرات العقوبات الأميركية.

وعليه، ليس من المبالغة القول بأن استراتيجية ترامب انتهت، بتمكين إيران من تصدير نفطها إلى الصين مقابل استثمارات صينية وتعاون أمني، كما تنص وثيقة

---

46 ـ Ibid

التعاون. كما أن الاتفاقية بين طهران وبكين تقلّص من قدرة إدارة بايدن على عزل إيران، التي تبدو في غير عجلة من أمرها للعودة إلى الاتفاق النووي.

وأكثر من ذلك، يعدّ "الاتفاق الصيني– الإيراني "تهديداً استراتيجياً لإسرائيل، يمكن أن يتطور إلى تهديد وجودي". وهو ما عبّر عنه دان شفطان، رئيس "مركز دراسات الأمن القومي"، التابع لجامعة حيفا، الذي أوضح أنه "في حال استنفدت الصين وإيران كل الطاقة الكامنة في اتفاق التعاون، فإن هذا التطور يمكن أن يحوّل الشرق الأوسط إلى "ساحة حرب باردة بين القوى العظمى، بشكل يمثل تهديداً على إسرائيل".

وليس بعيداً عن ذلك، فإن ما يدفع "إسرائيل" للقلق أكثر من الاتفاق الصيني– الإيراني، حقيقة، هو أنه ينص على تعاون الجانبين في مجالات عسكرية واستراتيجية، ومن ضمنها تدريبات ومناورات مشتركة، وأبحاث وتطوير وسائل قتالية، وتبادل معلومات استخبارية وغيرها.

الجدوال الملحقة بالدراسة

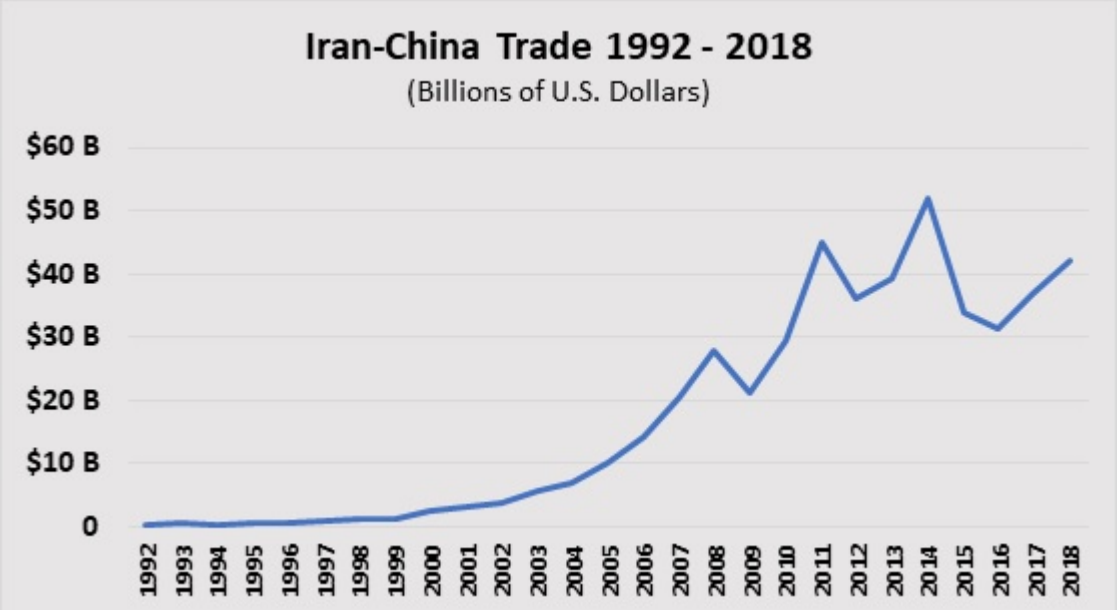

Source: U.N. Comtrade

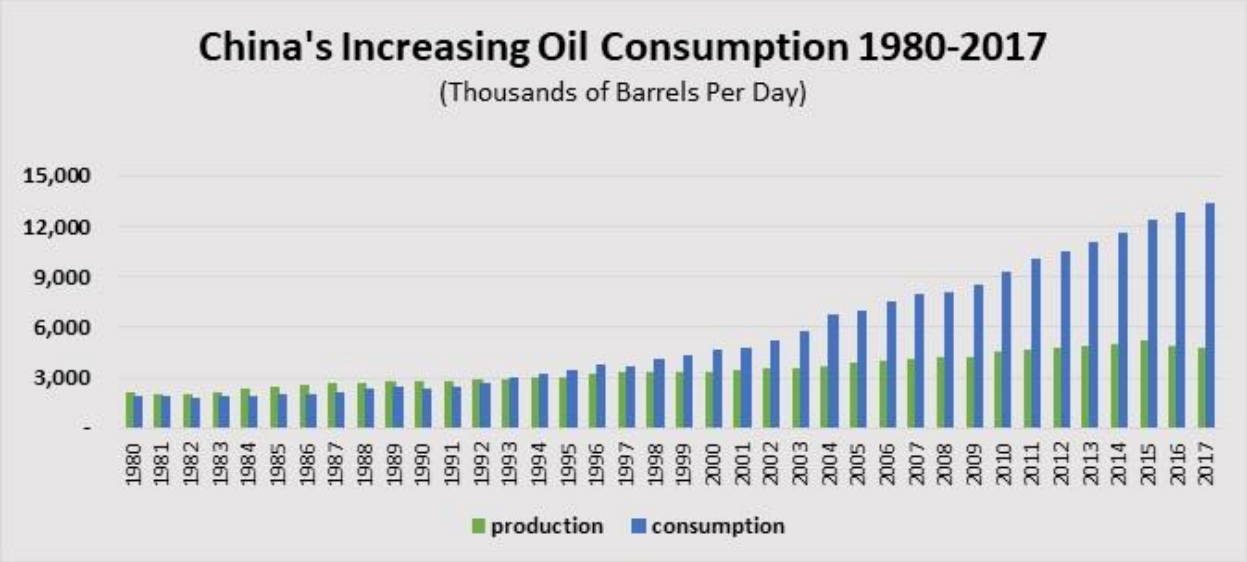

Source: U.N. Comtrade

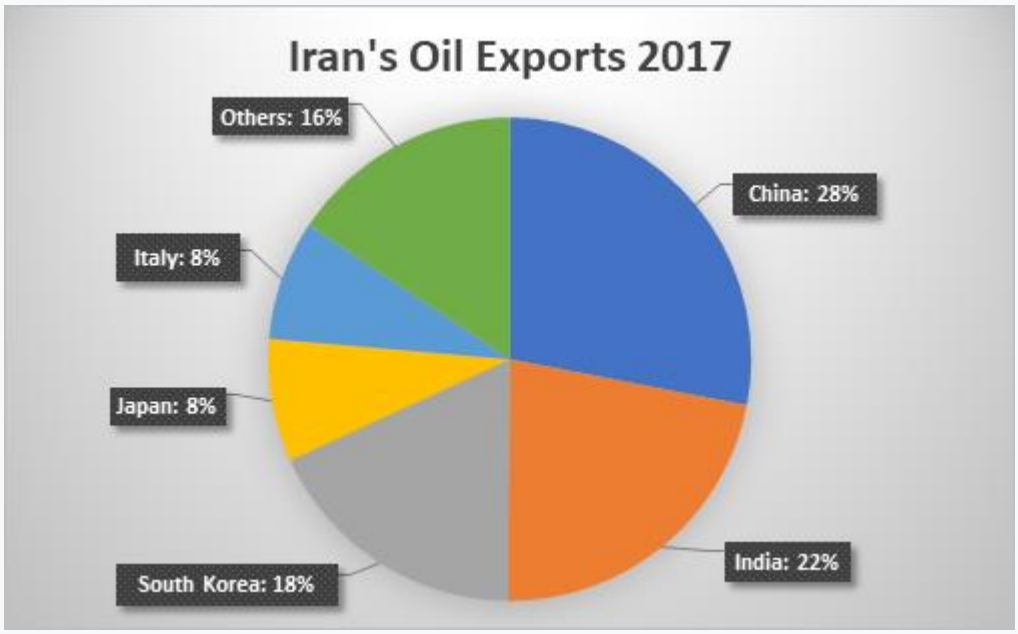

Source: The Observatory of Economic Complexity

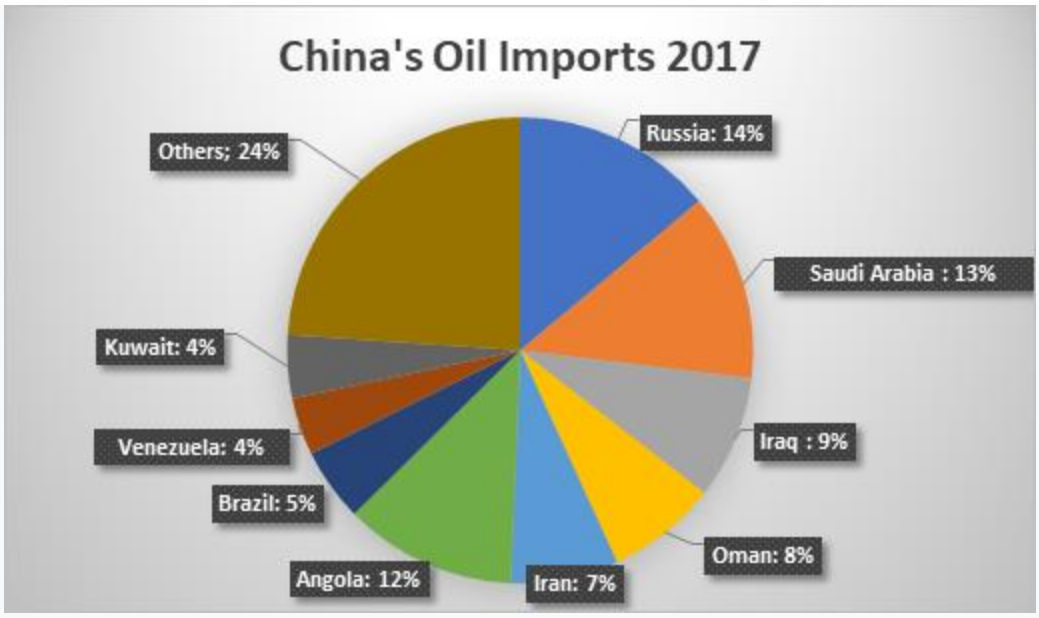

Source: The Observatory of Economic Complexity

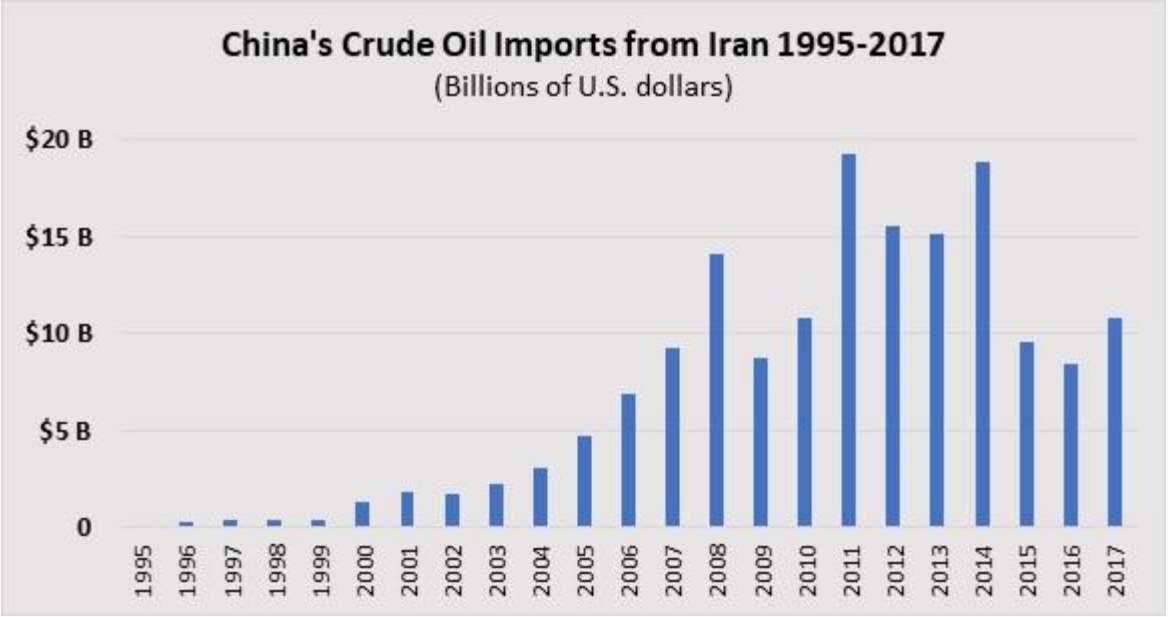

Source: The Observatory of Economic Complexity